اعتراض على النجم الوهاج،

التعارض التراجيح،

على التحبب المتضمن معنى الامالة قال الله تعالى وحبب اليكم الايمان
وكره اليكم الكفر الاية ذكره الرضي وكان بتعديته القرب يلحق من
هذا القبيل بان حمل على معنى البعد وذكره النجم الوهاج قيل تسمى
البيع بيعا لان البايع يمد باعه الى المشتري حالة العقد وضعف
بان البيع من ذوات الياء والباع واوي لقولهم بعته ابوعه بوعا
وفي هذا التضعيف نظر فان بعض المتأخرين حكى جواز اشتقاق
الواوي من اليائي وبالعكس قوله وعلمنا به بان ثبت تعديه بالباء
وفي به لانه يقال علمه وعلم به قال الله تعالى الم يعلم بان الله يرى
او ضمنه معنى الاحاطة فاتى بصلتها وقد يقال ان تعديه الفعل
بنفسه وبالحرف لا يكون الا باعتبار معنيين اما بان يكون اللفظ
موضوعا لهما فيلزم الاشتراك او لاحدهما والاخرى بالتضمين
فيلزم المجاز واعتباره اولى فتعديته بنفسه باعتبار الموضوع
له وبالباء باعتبار تضمين معنى الاحاطة وههنا فائدة جليلة
وهي ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى
واذا دار بين كونه منقولا وكونه باقيا على الحقيقة اللغوية
فالثاني اولى واذا تعارض المجاز والاشتراك فالمجاز اولى
على الصحيح كما ذكر واذا تعارض النقل والاشتراك فالجمهور على
ترجيح النقل واذا تعارض المجاز والاضمار ففيه مذاهب تقديم
المجاز لكثرته قاله الرازي في المعالم وتقديم الاضمار [illegible]
الرازي في المحصول وتبعه البيضاوي واذا تعارض النقل
والاضمار فمقتضى كلام المصنف ان الخلاف فيه والمعروف

تقديم

١٦٥

تقديم الاضمار والتخصيص اولى من المجاز والنقل وتاخيل العلم اليقيني
دون الظني التخصيص والمجاز والاضمار والاشتراك كذا
في شرح جمع الجوامع وقوله صيد البعير وانما صحت الياء فيه لصحتها
في اصله ليدل عليه وهو اصيد بالتشديد وكذا عور
لان عور واعور معناهما واحد وانما حذف منه الزوائد
للتخفيف ولولا ذلك لقلت صار وعار والدليل على انه
افعل مجيء اخواته على هذا في الالوان والعيوب نحو اسود
واحمر وانما قالوا اعور وعوج للتخفيف وكذا قياس عمي
وان لم يسمع ذكره في الصحاح وقوله والصيد بالتحريك
مصدر الاصيد بفتح الهمزة والياء وهو الذي يرفع رأسه
كبرا ومنه قيل للملك اصيد واصله في البعير يكون داء
في رأسه فيرفعه ويقال انما قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت
يمينا وشمالا وكذا الذي لا يستطيع الالتفات من داء قوله
فان اتصل به اي بالماضي المبني للفاعل ضمير المتكلم الخ اقول
قوله ليدل الضم على الواو والكسر على الياء يشير الى ان دلالة
مفعول له فان قلت قد شرط النحاة لنصبه المقارنة
في الوجود بان لا يتقدم المفعول عليه تاخرا ولا كما ذكره صدر
الافاضل والشيخ عز الدين والسخاوي في شروح المفصل
او بان يكون اول زمان الفعل آخر زمانه او بالعكس على ما ذكره
القاضي في شرح الضوء وكونه فعلا وههنا وجد الشرط الاول
والثاني لان الدلالة للضمة والكسرة كما صرح به لا فاعل الفعل

مطلب المفعول له،

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)